مركز حمورابي

الرؤية المصرية بشأن الحرب في قطاع غزة

الرؤية المصرية بشأن الحرب في قطاع غزة

د.خديجة عرفة
رئيس محور التواصل المجتمعي-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مصر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

12 شباط **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

شكل السابع من أكتوبر 2023 نقطة محورية في مسار القضية الفلسطينية؛ فقد أعادت الأحداث وما تلاها من تطورات التأكيد على محورية القضية الفلسطينية وأنها ستظل القضية المركزية بالنسبة للأمن القومي العربي. حيث شكلت نقطة فاصلة في نضال الشعب الفلسطيني منذ عقود نحو تكوين دولته المستقلة وما سيصاحبها من ترتيبات ستكون بكل تأكيد مختلفة عما سبقها في سياق ظرف إقليمي ودولي بالغ التعقيد والتأزم.

جاءت تلك الأحداث في وقت كانت القضية الفلسطينية قد بدأت تشهد قدرًا من التراجع النسبي في الاهتمام العربي ليُعاد طرح القضية الفلسطينية مرة أخرى على الأجندة العربية وما صاحب ذلك من إعادة إحياء وحديث مرة أخرى عن مبادرات سابقة كأساس يمكن البناء عليه في تسوية القضية الفلسطينية. مع التأكيد على تفاوت الاهتمام على المستوى الرسمي بين الدول العربية وفقًا للعديد من المتغيرات.

هذا وتحظى القضية الفلسطينية بأهمية كبرى في السياسة الخارجية المصرية بحيث يمكن تصنيفها على أنها High politics كونها تتقاطع مع المصالح الاستراتيجية للدولة المصرية؛ إذ تُعدّ مصر من أكثر الدول العربية تأثرًا بما يحدث في القطاع في ضوء التجاور الجغرافي بما يفرضه من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية غاية في التعقيد. وعلى مدار الشهور الأربعة الأخيرة ومن خلال تتبع الموقف المصري تجاه الأزمة، فقد مزج الموقف المصري بين الأمن بشقيه القومي والإنساني، كما أن الرغبة في التهدئة لم تحل دون استخدام ورقة التهديد مع الجانب الإسرائيلي، وهو المزيج الذي انطلق بالأساس من ثوابت السياسة الخارجية المصرية بشكل عام.

وقد عملت مصر على المزج بين متطلبات الأمن بشقيه القومي والإنساني، وارتكز الشق الأول على أن الحل الوحيد للقضية يكمن في حل الدولتين، والرفض التام والقاطع لسياسة التهجير من خلال المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار، وبما ينهي نضال الشعب الفلسطيني. وحتى من قبل اندلاع الأحداث في السابع من أكتوبر، كانت هناك تحذيرات مصرية عديدة من أن خطورة الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وما ستقود إليه من عنف مضاد خاصة في ظل الانتهاك المتزايدة للمقدسات وهي الانتهاكات التي ازدادت في ظل ممارسات اليمين المتطرف الإسرائيلي.

وهو ما دفع مصر في أعقاب الأحداث بأيام لاستضافة قمة القاهرة للسلام بمشاركة 30 دولة إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيروش. حيث تم خلالها تأكيد الموقف المصري وبوضوح أمام قادة الدول المشاركة، فقد أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على رفضه للمعايير المزدوجة مشيرًا " أين المساواة بين أرواح البشر دون تمييز أو تفرقة أو معايير مزدوجة؟" وذلك في إشارة إلى التفرقة الواضحة بين المدنيين الفلسطينيين وما يحدث في صراعات أخرى ومنها الحرب الأوكرانية. مؤكدًا رفض مصر لسياسة التهجير القسري للفلسطينيين مؤكدًا أن ذلك يعد "تصفية للقضية الفلسطينية وإنهاء لحلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وإهدارًا لكفاح الشعب الفلسطيني". والرسالة ذاتها تم التأكيد عليها في القمة التي عُقدّت في الشهر التالي في الرياض.

وإجمالًا، هناك قناعة مصرية بأن الحل لا يكمن في التركيز فقط على إدارة الأزمات المرتبطة بالصراع، ولكن من خلال معالجة الأسباب التي تقود لتجدد الصراع ومن هنا تتمسك مصر بمبدأ حل الدولتين.

وفي ضوء ما طُرح من تصورات بشأن ترتيبات اليوم التالي للحرب وكيفية إدارة قطاع غزة، وما يطرح من تحليلات في هذا الشأن من بينها إيجاد عربية للقطاع وأن تتولى مصر دور مهم في هذا الشأن وغير ذلك من المقترحات. من جانبها ترفض مصر كل تلك الطروحات وترى أنه لا يمكن الحديث عن اليوم التالي دون وقف إطلاق النار أولًا. رافضة أي ترتيبات لإدارة إسرائيلية أو جماعية للقطاع مؤكدة أنه لا يمكن حل الصراع إلا من خلال دولتين فلسطينية وإسرائيلية يعيشان جنبا إلى جنب.

الجهود المصرية المكثفة والتنسيقات المستمرة على المستويين الإقليمي والدولي لم تتم بمعزل عن محاولات مصرية مستمرة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في القطاع، لتولي القيادة المصرية أولوية للأمن الإنساني، من خلال العمل منذ بداية الأزمة على ضمان دخول المساعدات للشعب الفلسطيني المُحاصر في قطاع غزة، وأي تأخير كان من قبل الجانب الإسرائيلي وليس الجانب المصري مع التأكيد على أنه رغم تعرض المعبر لعدة مرات للضرب من قبل إسرائيل، فقد كان يتم الإصلاح واستعادة توظيف المعبر فيما يخص تقديم المساعدات. ووفقًا لأحدث الأرقام فقد قدمت مصر 80% من مجمل المساعدات التي دخلت القطاع منذ اندلاع الأزمة وحتى الآن. حيث بلغ إجمالي المساعدات التي دخلت القطاع 10 ألاف شاحنة. يُضاف لذلك فقد سمحت مصر بدخول 2500 مصاب للعلاج في المستشفيات المصرية كما تم السماح بعبور 23 ألف شخص من الفلسطينيين والرعايا الأجانب ومزدوجي الجنسية

مع التأكيد على أن الدور المصري في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني يأتي في وقت يُعاني فيه الاقتصاد المصري من مشكلات فاقمتها الحرب في قطاع غزة، فوفقًا لدراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع للأمم المتحدة، فإن التكلفة الاقتصادية للحرب في قطاع غزة بالنسبة لدول الجوار وتحديدًا مصر والأردن ولبنان، قد تصل إلى ما لا يقل عن 10 مليارات دولار- كما ستدفع أكثر من 230 ألف شخص إلى براثن الفقر. مع ملاحظة أن نتائج الدراسة قد أعلنت في منتصف ديسمبر بحيث لم تأخذ في الحسبان التطورات الأخيرة في البحر الأحمر وتأثيرها على الملاحة في قناة السويس.

من ناحية أخرى مزجت السياسة المصرية بين محاولات التهدئة التي لم تحل دون اللجوء للتهديد، وارتكزت التهدئة على أكثر من مسار أهمها التهدئة بين الفصائل الفلسطينية ذاتها. فحتى من قبل أحداث السابع من أكتوبر، لم تكن القضية الفلسطينية بعيدة عن الاهتمام الدبلوماسي المصري، فقد استضافت القاهرة العديد من المؤتمرات للتقريب بين الفصائل الفلسطينية وهو ما يعكس قناعة القاهرة بعدم قدرة فصيل بمفرده على تحمل مسؤولية القضية وكذلك أهمية الحوار وبناء الثقة داخليا وأن الفلسطينيين لا يمكنهم تسوية مشكلاتهم مالم يكونوا متحدين. ومن هنا كان هناك حرص دائم على جمع الطرفين لتسوية الأمور العالقة عبر رعاية العديد من جولات الوساطة بين الجانبين.

كما لعبت مصر دورًا مهمًا في التوسط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمكن الإشارة إلى جهود الوساطة المصرية القطرية والتي أسفرت في نوفمبر الماضي عن هدنة الأيام السبع، ليتم خلالها الإفراج عن 105 رهينة إسرائيلية مقابل إطلاق سراح 240 معتقلًا فلسطينيًا من السجون الإسرائيلية. وحتى من قبل الأزمة الراهنة كان لمصر دور في التوسط بين الجانبين في العديد من المواقف والأزمات.

يُضاف لذلك فقد قدمت مصر مقترحًا شاملًا يتكون من ثلاث مراحل تبدأ بهدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار وإدخال المساعدات.

الرغبة المصرية في التهدئة والتسوية السلمية للصراع والمصالحة بين الأطراف المختلفة لم تمنع مصر من اللجوء لسياسة التهديد عند الاقتراب من تهديد أمنها القومي بأي شكل، حيث هددت مصر بالانسحاب من معاهدة السلام مع إسرائيل حال حدوث أي اجتياح إسرائيلي لرفح. وفي سياق التأكيد المصري على رفض سيناريو التهجير، فقد أكدت مصر أكثر من مرة وبشكل لا يقبل المزايدة أن أي محاولات إسرائيلية في هذا السياق سوف تدفع مصر إلى الانسحاب من معاهدة السلام مع إسرائيل.

الإعلان المصري ليس من سبيل التهديد أو الدعاية، ولكنها تُعدّ ترجمة لموقف مصري راسخ رافض للمحاولات الإسرائيلية لتصفية القضية، خاصة في ظل إدراك مصري بأن الظرف الدولي غير مواتي للفلسطينيين في ظل ما تحظي به الممارسات الإسرائيلية من تجاهل وربما دعم من قبل بعض القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث تكشف الأحداث كم غير مسبوق من التناقض والتوظيف المزدوج للقيم الغربية في التعامل مع ما يحدث من وحشية غير مسبوقة في غزة. بحيث تفردت الحرب في غزة بكم انتهاك غير مسبوق للمبادئ الإنسانية للقواعد والقيم الإنسانية مخلفة أزمة إنسانية غير مسبوقة، بشكل يشكل هزة قوية للعديد من القيم الغربية المترسخة. حيث كانت الحرب في القطاع كاشفة عن هذا التناقض.

ختامًا، تقوم الرؤية المصرية لتسوية القضية الفلسطينية على أهمية إيجاد دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 مع أهمية تسوية الصراع من خلال المسارات السياسية. وأن الحل لا يكمن في معالجة الأزمات المرتبطة بالصراع، ولكن معالجة الأسباب التي تقود لتجدد الصراع، وذلك وجود قناعة لدى القيادة المصرية بمحورية القضية الفلسطينية ومركزيتها بالنسبة للأمة العربية. مع الإصرار الشديد على الرفض المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال إخراج أهالي غزة من القطاع وتهجيرهم قسريًا إلى مصر. وأنه الحديث عن اليوم التالي للحرب غير مقبول ما لم يتم وقف إطلاق النار أولًا. وما زالت جهود الوساطة المصرية بالتعاون مع دول عدة مستمرة في تخفيف حدة الأزمة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية